المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الاقليمي العربي
اسم الكاتب: م.م. حسين مصطفى احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1980
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الاقليمي العربي

المدرس المساعد

حسين

مصطفى احمد(*)

المقدمة

في إطار التحول الذي طرأ على النظام الدولي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز قوة القطب الواحد، واتجاه الولايات المتحدة إلى الهيمنة على العلاقات الدولية، طرحت الإدارة الأمريكية مؤخراً لمشروع الشرق الأوسط الكبير **(The Great Middle East)** الذي حددت نطاقه من باكستان إلى المغرب، بدعوى إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في هذه المنطقة، بناءاً على مارصده تقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، الصادرين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي وضعه عدد من المثقفين والخبراء العرب كأساس لتحليل أوضاع النظام الإقليمي العربي وكمنطلق لتحديد المناهج والحلول، وذلك في محاولة لإضفاء الشرعية والمصداقية على حتمية التغيير، تلبية لحاجات داخلية في تلك الدول.

وعلى الرغم من أن المشروع ماينطوي عليه من أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وتعليمية، إلا انه ينطلق من استراتيجية أمنية كانت تعتمد على مبدأ الاستباقية **(Pre-emption)** الذي تحول إلى مبدأ الوقائية **(Prevention)**، وهو ما يتطلب رداً أوربياً–عربياً مبنياً على أساس تفكير منهجي في شكل مبادرات أو

(*)كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

مقترحات وذلك وفق استراتيجيات فكرية وأمنية، الأمر الذي يدعو الباحثين بإلحاح لتكثيف الجهود في مثل هذه البحوث التي تتناول هذا الأمر.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من عدة فرضيات هي:

- هل إن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو نسخة معدّلة من المشروع الذي انطلق في أوائل التسعينيات.
- ما المبادرة الأوربية تجاه هذا المشروع والتي كانت معارضة له في صيغته الأولى.
- ما المبادرات العربية، وماهية ردود الأفعال وبالتحديد النظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية.

منهجية البحث:

يستعين البحث بالمنهج النظمي (Approach Systemic) والمنهج التاريخي (Approach Historic) لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين السياسة والتاريخ، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لمقتضيات الضرورة في الموضوع المبحوث عنه، وفي ضوء هذه المنهجية تحددت هيكلية البحث.

المبحث الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير وتفاصيله

لقد تطرق الكثير من علماء السياسة إلى مشروع الشرق الأوسط الكبيرعند حديثهم في أدبيات العلاقات الدولية، كما فعل علماء الاقتصاد والقانون والتاريخ كل حسب مدخله الخاص ومن زاوية تعلق الأمر بعلمه وتخصصه.

ولطبيعة الوقوف حول هذا الموضوع ينبغي معرفة ماهية المشروع وكيف كان وأصبح عبر التاريخ، وإطاره الفكري، وأدوات تمويله، وآليات تطبيقه، وأهدافه، ومقومات ديمومته وكوابحه.

أولاً- لمحات من تاريخ المشروع:

يعد هذا المشروع بمثابة الموجة الثالثة من المشروعات الشرق أوسطية التي طرحتها الدول الكبرى، وكان أولهما حلف بغداد عام ١٩٥٥[١]، إذ أخفق في تحقيق أهدافه بسبب تنامي تيار القومية العربية على مستوى الشعوب والنخب الحاكمة، وقد ناصب هذا التيار العداء لهذا الحلف مما أدى إلى تحوله في عام ١٩٥٨ بما يعرف بالحلف المركزي (السنتو)، وتولي عبد الكريم قاسم السلطة في العراق، وثانيهما مايمكن تسميته بشرق أوسطية أوسلو الذي قدمه شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد[٢]، الذي يهدف إلى تدمير النسق الإقليمي العربي وإبطال فاعلية مؤسساته وتهميشها[٣].

وقد قاد ذلك إلى نشوء عدة مظاهر أبرزها[٤]:

١- تراجع التوجه القومي، وترسيخ القطرية فكراً ومفهوماً وسلوكاً.
٢- تفكيك وحدات النظام العربي.
٣- تراكم الأزمات العربية البينية.
٤- ضياع القدرة الجماعية على الاستجابة والتغيير.

ولكن هذا المشروع لم يرَ النور، نظراً لافتقاده للحلول الجدية واقتصاره على تحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية، علاوةً على عدم توافق منطلقات هذا المشروع، وتوجهات اليمين المتطرف الإسرائيلي في أعقاب وصول بنيامين

---

(١) للمزيد من الإطلاع عن حلف بغداد ١٩٥٥ ينظر: كمال حماد، من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١١٥)، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، ٢٠٠٤.

(٢) للمزيد من الاطلاع عن الشرق الأوسط الجديد ينظر: شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط١، عمان، الأهالي للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

(٣) كامل محمد وياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤، ص١٣٨. وللتفصيل ينظر:

P. Clowsen and W.S. Rosen, The Economic Consequences for Peace for Israel, The Palestinian Jordan, Washington, P.C. (N.Pb), 1991, PP.3-5.

(٤) هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية، مجلة شؤون عربية، العدد (٨٠)، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٤، ص١٢٧.

نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، وهو ماعبر عنه في زيارته إلى آسيا (علينا أن ننسى الشرق الأوسط الجديد)[٥].

وثالثهما بما يسمى الشرق الأوسط الكبير الذي ارتبط مفهومه برؤية أمريكية خاصة لمستقبل هذه المنطقة وبلدانها للمصالح الأمريكية فيها[٦]، فهو مصطلح مضلل ومريح تعود جذوره إلى مهندسوا إدارة بوش من أدبيات الحرب الباردة في النسق المعروف بنظرية الدومينو في حقبة الستينيات أبان الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، والخوف الأمريكي من وقوع عدد كبير من الدول تحت الحكم الشيوعي ولاسيما في آسيا، (وتحديداً فيتنام) وامتداده إلى الدول المجاورة بما في ذلك الهند، مما أدى إلى خوض حرب خاسرة في فيتنام[٧]، وقد استصحب ذلك في الحالة العراقية، إذ تصورت إدارة بوش أن إزالة نظام صدام حسين عن السلطة باستخدام القوة العسكرية وإقامة نظام ديمقراطي في العراق، يكفي فقط بإحداث تغييرات في دول الجوار، فتتهاوى باقي الأنظمة الواحدة تلو الأخرى كما تسقط أحجار الدومينو، انطلاقاً من ان إقامة عراق حر في قلب الشرق الأوسط ماهو إلا حدثاً مفصلياً في الثورة الديمقراطية العالمية[٨]. والواقع إن النموذج العراقي قد أثار هلعاً في نفوس الأنظمة العربية كافة [٩]، التي أدركت أن المخطط لم يعد مقصوراً على العراق فحسب، بل إنه بات قاب قوسين أو أدنى منها.

إن إعادة ترتيب المنطقة حسب المصالح الأمريكية لايعني إلا هيمنة مطلقة على نفط العرب جميعه وتطويقاً كاملاً له، وهيمنة مطلقة لإسرائيل على مقدرات كامل

---

(٥) أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير- الأبعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤، ص٤٣-٤٤.

(٦) الهادي النجار، قراءة ثقافية في مشروع الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الصباح، العدد (٣٦٢)، بغداد في ٢٠٠٤/٩/١٦.

(7) Painter, J. Politics, Geography Political Geography, Arnold, London, 1995, P.146.

(٨) عدنان أبو ناصر، رؤية ذرائعية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط الكبير، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد (٢٥)، لبنان، رابطة هيئة علماء المسلمين، ٢٠٠٣، ص٢-٣.

(٩) أندرا مكر، الملفات السرية للحكام العرب، عرض وتحليل وتقديم: هشام خضر، ط١، القاهرة، مكتبة النافذة، ٢٠٠٤، ص١٧٠.

المنطقة وتحويل الشرق الأوسط إلى قاعدة لانطلاق مشروعات الهيمنة الأمريكية[١٠] لذا فهو نسخة معدّلة من مشروع بيريز الذي انطلق في أوائل التسعينيات، إذ أن من أسباب تدمير العراق والعدوان عليه هو تحقيق هذا الهدف بالذات، لتصبح إسرائيل هي الدولة المهيمنة والمسيطرة على مقدرات المنطقة كونها رأس الجسر للمشروع الغربي الاستعماري منذ إقامتها في عام ١٩٤٨.

ثانياً- الخطوط العريضة للمشروع:

يلفت النظر أن مدلول هذا المشروع ينصرف إلى دائرة جغرافية تتسع تارةً وتضيق تارةً أخرى، ولكنها في كل الأحيان تقع ضمن دائرة العمران الحضاري العربي والإسلامي.

وقد جرى استخدام لفظه في الدراسات الأمريكية ليتجاوز منطقة الوطن العربي إلى أجزاء من دائرة العالم الإسلامي وثيقة الارتباط بالدائرة العربية.

وعلى أية حال، يشمل الشرق الأوسط الكبير في الفكر الأمريكي المعاصر الحيز الجغرافي الذي يمتد من باكستان إلى المغرب[١١]، مروراً بتركيا وإيران وإسرائيل.

وقد طرح المشروع لأول مرة، بدءاً بالرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني، مروراً بوزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس، وانتهاءاً بكبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومراكز صنع القرار الأخرى[١٢].

ويعتمد المشروع بالدرجة الرئيسة على عدد من الأمور التي ينبغي تحقيقها، ولعل في مقدمتها الديمقراطية والحكم الصالح الذي يتضمن حكماً ديمقراطياً فعّالاً، والذي تكمن معاييره في المشاركة وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمساواة والفعالية والمحاسبة والرؤية

---

(١٠) فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٣)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص١٢.

(١١) سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير- مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط١، القاهرة، الدار العامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص٥.

(١٢) سليم محمد الداعور، مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة- الشرق الأوسط (الكبير) أم (الجديد)، صحيفة الجزيرة، العدد (٧٢٠٤) قطر في ٢٠٠٤/٣/١٦.

الاستراتيجية[١٣]، وهما بمثابة الإطار الذي تتحقق بداخله التنمية، فضلاً عن تطوير التعليم وتحسينه، ويخلص المشروع بأن الحرية والديمقراطية من خلال آليات الانتخابات واستقلالية وسائل الإعلام، وتنمية المجتمع المدني وتفعيل دور المرأة هما ضرورتان لازدهار المبادرة الفردية[١٤].

ويرى المشروع ان كل هذه الأمور مفتقدة إلى حد بعيد في كل أرجاء هذه المنطقة، الذي يمر بحالة من الركود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فيما عدا إسرائيل، الأمر الذي أفرز ظاهرة الإرهاب لدى شعوب المنطقة، وقد استند المشروع إلى تقريري التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وهو ماعبر عنه سفير الولايات المتحدة السابق لدى مصر ديفيد وولش عبر وسائل الإعلام[١٥]، على الرغم من وقائع الأحداث التي تبين أن هذا المشروع جاء نتيجة الفشل الأمريكي في (الشرق الأوسط الصغير) المتمثل في أفغانستان والعراق، فضلاً عن تعثر تطبيق خارطة طريق السلام الفلسطيني–الإسرائيلي.

ثالثاً– الإطار الفكري للمشروع:

بدأ مشروع الشرق الأوسط الكبير سرياً كرد فعل لليمين الأمريكي المتطرف على الهزيمة في فيتنام مستهدفاً فرض هيمنة أمريكية مطلقة على العالم[١٦].

وعليه فإن المتأمل في مدى إخلاص المشروع الأمريكي للإصلاح في النظام الإقليمي العربي لسرعان مايدرك ان هذا المشروع لايعدو كونه تعبيراً واضحاً (شكلاً وموضوعاً) عن أيديولوجية الائتلاف اليميني الحاكم في الولايات المتحدة المتمثل في التيار المحافظ الجديد الجمهوري (Neo-Conservation) والمعروف اصطلاحاً (NewChristian Right) المشهور

---

(١٣) لحسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٩)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص٤٧.

(١٤) للتفصيل ينظر صحيفة الحياة اللندنية، مشروع المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير في ٢٠٠٤/٢/١٣.

(١٥) ابلة بالنقا الأولى بالتلفزيون المصري مع السفير الأمريكي بمصر، ديفيد وولش، برنامج وراء الأحداث في ٢٠٠٤/٢/٢٨.

(١٦) نادر فرجاني، المصدر السابق، ص١١.

بتطرفه ونظرته الأيديولوجية للقضايا المختلفة[١٧]. والذي يهتم بالمصالح الاقتصادية العالمية التي تتناقض مع العناصر اليمينية الأمريكية التي تروج للميل للحروب وعسكرة السياسة الخارجية[١٨]، وهذا ناتج بحقيقته من التقارب بين اليمين الديني واليمين المسيحي، إذ كلاهما تجمعهما رؤية واحدة لأمريكا والعالم، فأمريكا في قناعتهم وطن استثنائي تاريخي لابد أن يسود ويهيمن[١٩].

إن هذا المشروع يتلاقى مع الميول الأخلاقية لكثير من الأمريكيين، بما فيهم اليمين التقليدي الذي يهمه الاقتصاد الحر والحريات الفردية والقيم الديمقراطية بشكل يلبي حاجتهم للشعور بأنهم يؤدون رسالة للعالم مفادها ان الشعب الأمريكي هو الشعب المختار الجديد الذي عاهد الرب على بسط سلطته على العالم[٢٠].

ومن هذا المنطلق فقد اختار اليمين الأمريكي الصهيوني أسلوب هجومه المضاد من خلال قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه المنطقة لأنها من أضعف جوانب الحياة العربية وأكثرها انكشافاً أمام الضغط والتشهير، التي تكون الحجة الرئيسة التي يوظفها اليمين الأمريكي والأوربي لتبرير التدخل العسكري، على عكس ماتمليه اعتبارات القانون الدولي بحجة إن التطرف يهدد الأمن العالمي، وبالتالي يؤسس اليمين الأمريكي تحالفاً عالمياً لفرض الإصلاحات الديمقراطية على العالم العربي، ومن ثم فإن الساسة الأمريكان عازمين على تطبيق الديمقراطية في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وانها ستكون بداية لإرساء السلام، لأن الدول الديمقراطية لاتتحارب فيما بينها، وهو

---

[١٧] للتفصيل ينظر: حازم حمد موسى، العلاقات العربية الأمريكية-دراسة في الأبعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص١٦٩، وكذلك: رير الاستراتيج العرب ٢٠٠٢-٢٠٠٣،القا اهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص١٣٥.

[١٨] محمد السيد سعيد، الأزمة العامة للخطاب العرب ، صحيفة الأهرام المصرية في ٢٠٠٤/٣/٨.

[١٩] حازم حمد موسى، المصدر السابق، ص١٦٩.

[٢٠] رضا هلال، المسيح واليهودية ونهاية العالم، المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، كوالالمبور، مكتبة الشروق، ٢٠٠٤، ص١٥٨.

ما تدحضه الوقائع والتاريخ معاً، ولعلَ التاريخ القريب كان شاهداً فيما حصل للاتحاد اليوغسلافي.

رابعاً- أدوات تمويل المشروع:

ان استقراء الأحداث والمواقف وتصريحات المسؤولين الأمريكيين تدلل التهرب من الإجابة المباشرة حول مصادر تمويل مشروع الشرق الأوسط الكبير، فعندما سئل ديفيد وولش عن كيفية تمويل هذا المشروع أجاب بالقول ليس المهم التركيز على التمويل، بل يجب التركيز على أدوات الإصلاح وآلياته[٢١].

ولكن هذا التغيير يحتاج إلى تمويل وتكلفة باهضة، ليس في وسع الولايات المتحدة أن تتحملها، في الوقت الذي لم تقدم الولايات المتحدة سوى ١٥٠ مليون دولار[٢٢]، وأغلبها لاتزال في المصارف.

ويعلق الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط مارك وولترز انه من الصعب توفير التمويل الذي يغطي هذا المشروع[٢٣]، وقد تكون إشارة بوش وعزمه على عرض هذا المشروع على قمة الدول الصناعية الكبرى في عام ٢٠٠٤ تهدف إلى تحقيق هذا الغرض. على الرغم من القلق الأوربي من أن تجعل الولايات المتحدة (المؤسسات الأوربية) هدفاً لتقديم رؤيتها الجيوبولتيكية في منطقة الشرق الأوسط، وتطلب تمويل خططها التكتيكية[٢٤].

ولكن بعد احتلال العراق وإسقاط نظام حكومته على مرأى ومسمع العالم كله في ٢٠٠٣/٤/٩ والهيمنة على نفطه وبقية نفوط المنطقة، فليس من عوائق مالية تحوؤل دون تطبيق هذا المشروع، طالما هناك من يمول المشروع وتحديداً العراق بحجة غطاء إعادة إعماره، ومن الصندوق العراقي الذي وعدت به الدول المساهمة فيه، وهي نفس الدول التي رفضت تمويل (الشرق أوسطية)

م[٢١]ابلة بال ناة الأولى بالتلفزيون المصري مع السفير الأمريكـ بمصر، ديفيد وولش، برنامج وراء الأحداث ف ٢٠٠٤/٤/٢٨.

[٢٢] ناظم عبد الواحد الجاسور، الشرق أوسطية والشراكة المتوسطيةللتطابق والت اطع والآفاق المست بلية لموقع العراق فـ هاتين الدائرتين، المجلة السياسية الدولية، العدد (١)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص١٦.

[٢٣] سيد محمد الداعور، المصدر السابق.

[٢٤] ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٧.

عندما طرح في أوائل التسعينيات، إذ سيتم جمع أموال هذا الصندوق من خلال تعهدات على شكل مساعدات وقروض حتى أصبح العراق الباب الأوسع إلى تغيير حاسم وأعمق في خارطة المنطقة وتوزيع جديد لثرواتها البترولية وتركيباتها الاجتماعية، وقد يظهر ذلك جلياً بعد إعادة رسم خريطة كيانية جديدة للعراق لاتقوم فيه دولة مركزية[٢٥]. وتفصيلها على مقياس أهلي عصبوي يمنع قيام نظام سياسي قوي على مقربة من آبار النفط وإسرائيل، ولعل ماأكده كلاند برستويتز من اننا معتمدون على نفط الشرق الأوسط[٢٦]، دليلاً على ذلك.

خامساً- آليات تطبيق المشروع:

وتقسم إلى أربعة أصناف هي:

أ- آليات سياسية واجتماعية:

١- إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٢- دعم مؤسسات المجتمع المدني عبر شيوع الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع والسلطة، وتوفير فضاء من الحرية على الصعيد السياسي والاجتماعي، وهذا يتطلب وجود قوانين ضامنة لهذه الحريات وضوابط لها، فضلاً عن توافر مبدأ احترام حقوق كل الجماعات الإثنية والقومية من قبل المجتمع[٢٧].

٣- إرساء معايير الشفافية ومكافحة الفساد.

٤- تفعيل دور المرأة من خلال تمتعها بحقوقها الأصلية، وتخصيص حصة لها في المجالس النيابية، لكسب ثقة المرأة العربية حتى كان واحداً من مستدعيات إطلاق المشروع[٢٨].

---

(٢٥) عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع في الغزوة الكولونيالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٥٢-٥٣.

(26) Rogar Diwon, America's Dependence on Foreign, Oil dxed prostwitzon GNBS Business Center, 9/9/2003, PP.1-2.

(٢٧) عبد العظيم جبر حافظ، الديمقراطية والمجتمع المدني - جدلية العلاقة، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (٥)، بغداد، مركز وطن للدراسات، ٢٠٠٧، ص٣٦.

(٢٨) عبد الله الأشعل، مشروع الشرق الأوسط الكبيرمشروع قديم في ردائه الجديد، صحيفة المنار للإعلام، القاهرة في ٢٠٠٤/٢/٢٣.

ب- آليات اقتصادية:

١- منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية لإدخال شعوبها في دائرة متسعة من الفرص وبمدة زمنية قدرها عشرة سنوات، في محاولة لادماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصاديات العربية في تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الداخلة فيه[٢٩].

٢- المناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones) بموجب قانون تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية والأمر الرئاسي (٦٩٥٥) الذي ينص على:

- انها منطقة تضم أجزاء من الأراضي المصرية الأردنية والإسرائيلية.
- انها منطقة استقلال ذاتي لها قوانينها الخاصة دون خضوعها لسلطات الدول الثلاث.
- تدار المنطقة من قبل شركة دولية على نمط شركة الصناعات الدولية الأردنية التي تتولى إدارة المنطقة الصناعية المؤهلة بين إسرائيل والأردن (منطقة الحلبات).
- إعفاء المنطقة المذكورة ضريبياً وكمركياً[٣٠].

جـ-آليات ثقافية وإعلامية:

وتتمثل بالآتي:

١- إذاعة سوا[٣١]: وتبث من ضواحي واشنطن عبر الأقمار الصناعية، إذ تروج لمشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال تقديم تحليلات سياسية تبرر حتمية هذا المشروع، ومايؤكد حقيقة ذلك الحوار الذي أجرته مع سعد الدين إبراهيم الذي روج فيه للمشروع بشكل واضح.

---

[٢٩] أحمد السيد النجار، نكبة العراق:الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص٢٤٠.

[30] www.federalregisteronline.org,28/2/2004, Vol.69, No.18, P.240.

[٣١] حامد عبد الحميد النعيمي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي -المخطط والأهداف، أوراق سياسية، العدد (٤) الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، ٢٠٠٤، ص٤.

٢- قناة الحرة الأمريكية [٣٢]، التي تبث برامجها منذ عام ٢٠٠٣، وتهدف إلى نشر القيم الثقافية الأمريكية.

٣- الصحف والمجلات والنشرات: وأمثلتها صحيفة الواشنطن بوست التي كانت أول من أفصحَ عن هذا المشروع، حينما ذكرت أن إدارة الرئيس جورج بوش تعمل على صياغة مشروع في الشرق الأوسط وذلك بإعادة تكييف وتعديل نموذج استعمل من قبل في الضغط من أجل نشر الحريات في الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية، ومجلة هاي الأمريكية الصادرة في عام ٢٠٠٣ لنشر القيم الثقافية الأمريكية، ونشرة واشنطن تحت رعاية مكتب الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية[٣٣].

د- آليات تعليمية وحضارية:

وتتمثل بالآتي:

١- إصلاح التعليم من خلال تغيير المناهج وإفراغها من محتواها الثقافي، لتغريب التعليم عن العالمين العربي والإسلامي على أن لاتفرض النموذج الجيفرسوني نسبةً إلى أحد مؤسسي الجمهورية الأمريكية المعروف بكتاباته الفلسفية حول الحرية والديمقراطية).

٢- مبادرة تدريس إدارة الأعمال، لإعداد كوادر بشرية تعمل وفقاً للفلسفة العالمية التي تخدم المصالح الأمريكية والغربية.

٣- ربط التعليم بالشبكة الدولية (الانترنيت) وضرورة إيصالها إلى أكثر مايمكن من المدارس ومكاتب البريد[٣٤].

٤- مبادرة مدارس الاكتشاف، وظهر ذلك جلياً في مقترحات (G8) وتهدف إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديث[٣٥].

---

[٣٢] المصدر نفسه، ص٤.

[٣٣] للتفصيل ينظر: سيدمحمد الداعور، المصدر السابق، وكذلك قناة الحرة الأمريكية في ٢٠٠٣/١٢/١٧.

[٣٤] صحيفة الحياة اللندنية في ٢٠٠٤/٢/١٣

سادساً- الأهداف السرية والعلنية للمشروع:

وتتمثل بالآتي[٣٦]:

١- تغيير جميع أنظمة الحكم القائمة، كما حدث في العراق وأفغانستان، مع ضرورة إحلال قادة جدد يتبنون الايديولوجية الأمريكية في المنطقة، وقد فسر البعض أن مصطلح الشرق الأوسط الكبير هو إدماج إسرائيل إلى المنطقة رغم أنف الأنظمة العربية وشعوبها.

٢- إرغام الدول العربية على توطيد أواصر السلام مع إسرائيل دون أية تنازلات منها نظير هذا التقارب.

٣- ضمان أمن إسرائيل من خلال التخلص من جماعات حماس والجهاد وكل القوى الفلسطينية المناوئة لإسرائيل والرافضة للتنازلات مع الكيان الصهيوني، والقضاء على حزب الله في لبنان لتوفير الأمن الإسرائيلي.

٤- محاصرة إيران ومحاولة خنقها عن طريق العراق وسوريا لإنهاء النظام الديني في طهران.

٥- تفتيت وتمزيق الدول العربية إلى عدة دويلات، وقد بدأت بالفعل في السودان، وتحاول تفعيلها في العراق ثم بعد ذلك سوريا ليمتد طريقها إلى السعودية ومصر عبر فصل شمالها عن جنوبها لتأسيس دولة قبطية في صعيد مصر على غرار النموذج السوداني.

٦- تأمين منابع البترول حتى لايتكرر ماحدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بشأن الأزمة النفطية، بعد أن توحدت الدول العربية في قطع البترول عن الغرب.

---

[٣٥] محمد السيد أحمد، حول الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الأهرام الأسبوعية، العدد (٦٧٩)، القاهرة في ٢٠٠٤/٢/٢٦.

[٣٦] ساندرا مكي، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢.

٧- تدمير العرب والمسلمين من خلال إحلال نظام علماني في جميع الدول الإسلامية كبديل له على غرار النموذج التركي الذي لا هم له سوى الاستخفاف بالإسلام وتعاليمه.

٨- فرض الثقافة الغربية بما تحمله من شرور وآثام وعادات وسلوكيات وقيم تتنافى تماماً مع القيم الإسلامية.

٩- ضرب القواعد العسكرية والتخلص من كل الأسلحة الهجومية المنتشرة في جميع أنحاء النظام العربي، والتي تمثل تهديد مباشر وغير مباشر لإسرائيل ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

١٠- إذكاء الخلافات والمشاكل بين الأقليات في الوطن العربي كما هو حادث في مصر وسوريا والسودان... الخ.

١١- رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف زعزعة الاستقرار في جميع أنظمة الحكم العربية.

١٢- مواجهة القومية العربية والتوجهات الوحدوية وأبعادها عن أي دور لها في الدول العربية.

١٣- تصفية القضية الفلسطينية، والعمل على إبقاء حالة التشتت في الدول العربية الإسلامية، وعرقلة أي تقارب بينهما الذي من شأنه الوقوف بوجه التهديدات الأمريكية.

سابعاً- مقومات ديمومة المشروع وكوابحه:

تصنف مقومات ديمومة مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى ثلاثة أصناف وهي[٣٧]:

أ- مقومات عالمية:

١- منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها.

٢- حلف شمال الأطلسي (الناتو).

٣- الدول الصناعية الثمان (G8).

---

[٣٧] **للتفصيل ينظر: حازم حمد موسى، المصدر السابق، ص٢٣٢-٢٣٥.**

ب- مقومات إقليمية:

١- إسرائيل.

٢- تركيا.

٣- إيران.

٤- دول الجوار الأفريقي (كينيا، تشاد، أوغندا، النيجر، مالي، السنغال، الكونغو الديمقراطية، أفريقيا الوسطى، إثيوبيا، أرتيريا)[٣٨].

جـ- مقومات محلية[٣٩]:

١- بروز التيارات الديمقراطية (الليبرالية).

٢- تعدد النماذج المعبرة عن التغيير المأمول، إذ نجد الميل العربي نحو التغييرات بات شيئاً مرغوباً، وهو بمثابة حافز للولايات المتحدة لبناء المقومات المحلية وأمثلتها العراق، إذ أن خطوة الحرب على العراق بمثابة خطوة أولى لرؤية تحول كامل في الشرق الأوسط.

أما كوابح المشروع فهي كالآتي[٤٠]:

١- النظرة الأمريكية للنظم العربية.

٢- تنامي تأثير التيار الإسلامي الجهادي.

٣- ارتباك مدركات النخب العربية الحاكمة.

٤- انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٥- تنامي الإرهاب السياسي المنظم.

عموماً يمكن القول أن اختزال الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه المظاهر التي أشار إليها مشروع الشرق الأوسط الكبير يفتقر إلى الأمانة العلمية وقواعد الإنصاف، فالعالم العربي والإسلامي لايحتكر وحده هذه المشاكل، وان كان نصيبه منها اليوم أكبر من المألوف في مجتمعات

---

(٣٨) حميد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، عمان، دار الطليعة للنشر، ٢٠٠١، ص١٤١-١٥٤.

(٣٩) حازم حمد موسى، المصدر السابق، ص٢٣٨-٢٤٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٢٤٢-٢٤٧.

أخرى، إلا أن الإنصاف في التعامل ينبغي تحليلها تحليلاً تاريخياً أميناً ودقيقاً، حتى يمكن وضع المشكلات في مواضعها الصحيحة، ولعل العالم لم يكن مستعداً للتوقف طويلاً لمشكلات المنطقة، كما ان اللغة التبريرية والاعتذارية ليست مفيدة في السياسة الإعلامية.

المبحث الثاني: النظام الإقليمي العربي والمحاولات المطروحة لإصلاحه

إن الحديث عن الإصلاح الديمقراطي العربي إنما يعني إعادة النظر في النظام الإقليمي برمته، ومن ثم إصلاحه وفق أسس جديدة تستجيب للمتغيرات الإقليمية والدولية لما بعد مرحلة الحرب الباردة[٤١].

ولكن مع كل ذلك فقد طرحت عدة مبادرات أو مقترحات لإصلاحه، وكالآتي:

أولاً– المبادرة الأوربية:

وضعت فرنسا وألمانيا مشروعاً مشتركاً للإصلاح في الشرق الأوسط يحدد بالتفصيل الرؤية الأوربية المشتركة لما يسمى (شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك في الشرق الأوسط).

تحدد المبادرة الآليات والهياكل، وهي بمثابة الركائز الضرورية لتنفيذ هذه الشراكة، وكالآتي[٤٢]:

أ. الأهداف:

أ– يقضي التحدي الحقيقي بتعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة والحكومات مثلها مثل المجتمع المدني.

---

(٤١) يوسف غالب أحمد، الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣١٤)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص١٥٦.

(٤٢) سعيد اللاوندي، المصدر السابق، ص٢١٣ ومابعدها، وقارن مع محمد عبد الشفيع عيسى ، اختطاف ليبيا على جناح الاطلسي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٣١٩)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ،ص١٣٠.

ب- عمل الاتحاد الأوربي خلال الاجتماع الاوربي- المتوسطي (يوروميد) في نابولي والقمة الأوربية في بروكسل في ٢٠٠٣ على تحديد استراتيجية تخدم هذه المنطقة.

-يتطلع الاتحاد الأوربي إلى شراكة عبر الأطلسي بالتعاون مع المبادرة الأمريكية لتحقيق إصلاح الشرق الأوسط، إذ يحدد مقاربة مميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة بالاستناد إلى مؤسسات الاتحاد الأوربي الخاصة وأدواته.

ب. قاعدة العمل[٤٣]:

١- احترام جميع المواثيق الدولية.

٢- قيام دولة القانون والديمقراطية.

٣- احترام حقوق الإنسان.

٤- احترام التعددية والتسامح الديني والعرقي.

٥- تبادل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٦- المساواة في السيادة وتنفيذ الالتزامات الدولية.

٧- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفض المنازعات بالطرق السلمية.

٨- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

٩- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

١٠- تنمية علاقات حسن الجوار.

١١- تطوير وتبني ميثاق أوربي متوسطي لبسط السلام والأمن.

١٢- النطاق الجغرافي لهذه الشراكة مفتوح لكل دول الشرق الأوسط بين الغرب المسيحي والشرق المسلم[٤٤].

---

[٤٣] مصطفى عبد الله خشيم، التحديات السياسية الأمنية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي في إطار عملية برشلونة، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٧٥)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص٨٣-٨٤.

[٤٤] للتفصيل ينظر:صحيفة الغد البغدادية، مشروع الشرق الأوسط الكبير في ٢٠٠٤/٦/٢٣.

١٣- ان قاعدة العمل تتضمن مشاركة كل المنظمات الإقليمية والدولية في مناقشة مثل هذا المشروع، كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي... الخ.

إن أبرز مايسجله المشروع المشترك الفرنسي- الألماني هو الحيلولة دون تحويل الأحادية الأمريكية التي يعبر عنها مشروع الشرق الأوسط إلى خيار وحيد بالنسبة لقمة الدول الثمان والقمم الأخرى اللاحقة، وهي مسألة في غاية الخطورة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

واستناداً لما سبق فالمشروع الفرنسي الألماني على نقيض المشروع الأمريكي، إذ يكمن في ربط المبادرة الأوربية لقضايا الإصلاح في مسألة تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإقامة حكومة مستقرة في العراق، ومعارضة فرض نموذج من الخارج على دول الشرق الأوسط.

وفي غياب مثل هذه الحلول لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل في المنطقة، وهو ماأكده مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية[٤٥]، ذلك أن الماضي الاستعماري للدول الأوربية قد أكسبها فهماً وإدراكاً لطبيعة شعوب المنطقة، وهو الأمر الذي لم تتفهمه الإدارة الأمريكية التي أصبحت في السنوات الأخيرة بعد احتلالها أفغانستان والعراق دولة استعمارية.

ومن قراءة ردود الأفعال الدولية والإقليمية لهذا المشروع الأمريكي، يتضح بأنها أكثر الردود انتقاداً جاءت من الضفة الأخرى من الأطلسي، كانتقاد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عند استقباله الرئيس المصري حسني مبارك لأية محاولة لفرض نمط أو نموذج للإصلاح من الخارج[٤٦]. ذلك أن مشروع الشرق الأوسط الكبير في المنظور الأوربي هو في حقيقته مخطط كبير لتحويل الحديقة الخلفية الأوربية إلى حديقة عسكرية أمريكية محاصرة ومحاطة من كل جانب، عبر السيطرة على الشرق الأوسط الذي يحكم القبضة على قارة

---

[٤٥] للتفصيل ينظر: محمد عبد الشفيع عيسى، المصدر السابق، ص١٢٧-١٣٤.

[46] رياض ملحم، الشرق الأوسط الكبير والمشاريع الـ ابلة لـه، من على موقع الانترنيت: http://www.aljazeera.net.4-7-2004.

أوراسيا برمتها، وهذا بالطبع في إطار لعبة الشطرنج التي تحدث عنها بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، ذلك أن هدف أمريكا هو أن تظل أوربا بعيدة عن ملف الشرق الأوسط الكبير الذي تعده واشنطن ملفاً خاصاً بها.

ومن هنا يتبين لنا أن أوربا تميل بالفعل إلى عدم الاندماج التام في مبادرة الشرق الأوسط الكبير، على الرغم من التلاقي في مواجهة الإرهاب الناتج عن ظاهرة الحكم الشمولي والسلطوي في المنطقة من وجهة النظر الغربية، وذلك لاعتبارات ذاتية تتعلق بالتميز والاستقلالية وهو ماعبرت عنه الورقة الفرنسية–الألمانية التي عرضت على القمة الأوربية الخامسة والعشرين في عام ٢٠٠٤.

ثانياً– مشروع تطوير جامعة الدول العربية:

تعبيراً عن واقع النظام الإقليمي العربي بعد غزو العراق، قدم عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية مشروعه بعد دراسة مستفيضة لكل المبادرات العربية، فضلاً عن اقتراحات وتوصيات بعض الدول العربية، ويتضمن المشروع تسعة مقترحات رئيسة تتعلق بإقامة مجلس عربي للشورى أو برلمان عربي ومحكمة عدل عربية ومجلساً للأمن العربي لحل النزاعات وخطة للعمل الاقتصادي العربي التكاملي المشترك، واقتراح بإقامة مصرف عربي للاستثمار والتنمية، كما يتضمن المشروع مقترحاً محدداً لضبط عملية التصويت تلتزم بها جامعة الدول العربية بتنفيذ مايصدر من قرارات وإجراءات إسوةً بما هو معمول في كل المنظمات الدولية والإقليمية، ومجلساً أعلى للثقافة العربية والعلوم، واتحاداً كمركياً في أجل أقصاه عام ٢٠١٥[٤٧].

ويتسم هذا المشروع بأنه يحصر التغيير في إطار المنطقة العربية في محاولة للحفاظ على المصالح الاستراتيجية لدول المنطقة أمام المشروع الأمريكي المسمى الشرق الأوسط الكبير.

---

[٤٧] للتفصيل ينظرجريدة الوفد المصرية، صحوة المبادرات لإصلاح الوضع العربي في ٢٠٠٤/٣/١٠.

وقد هاجم الأمين العام لجامعة الدول العربية (عمرو موسى) ماوصفه بالمبادرات الناقصة غير المتوازنة والمثيرة للشكوك لتغيير خريطة الشرق الأوسط مستطرداً بأن السماء تمطر مبادرات، وأمر المبادرة عاجل ويفترض اتخاذ قرار أو موقف[٤٨]، وأما نائبه (نور الدين حشاد) فقد عبّر عن تحفظات الجامعة أزاء المشروع الأمريكي معلقاً أن المغزى من المخطط يتمثل في فرض رقابة خارجية على المنطقة، الذي كان من المفروض أن ينطلق من الداخل[٤٩].

وفي النهاية فإن الاجتماع الأول لمجلس اتحاد البرلمانيين العرب المنعقد في دمشق من المدة ٢٠٠٦/٢/٢٨ إلى المدة ٢٠٠٦/٣/١ قد أصدر بياناً رفض فيه هذا المشروع لأنه يمهد لهيمنة أمريكية على بلدان المنطقة.

ثالثاً- رؤية الأطراف العربية ومبادراتها:

أ- وثيقة الإصلاح الثلاثية (مصر- السعودية- سوريا):

وهي وثيقة مقدمة من مصر والسعودية وسوريا سلمها سعود الفيصل للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وهي أقرب إلى ورقة عمل، إذ تطالب بالعمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بناءاً على مقررات الشرعية الدولية، وتعزيز الروابط العربية، وتحقيق الاتحاد العربي، وتوسيع المشاركة السياسية وإنجاز الإصلاحات الضرورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٥٠].

وترى الوثيقة بأن مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت ٢٠٠٢، بمثابة التجسيد المعبر للعمل العربي المشترك والتحرك لإقامة السلام العادل والشامل المرتكز على قرارات الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية[٥١].

---

[٤٨] تسيم الخوري، مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة، مقال منشور على موقع الجيش اللبناني في ٢٠٠٤/١١/٢١.

[٤٩] محمد شريف، تحفظات الجامعة العربية بعد قمة الثمان من على موقع الانترنيت:
http://www.swissinfo.org/swissinfo.htm.2-6-2004.

[٥٠] للتفصيل ينظر صحيفة الوفد المصرية في ٢٠٠٤/٣/١٠.

[٥١] محمد ظروف، سوريا ستواجه أي محاولة لتعديل مبادرة السلام، من على موقع الانترنيت:
http://www.alwatancom.24-2-2004

ومن هذا المنطلق فإن تمسك الدول الثلاث في قمة بيروت بات أمراً ملحاً وضرورياً لأنها تمثل البديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ب- المبادرة المصرية للإصلاح:

ركزت المبادرة المصرية على ضرورة الحاجة إلى مبادرة كبرى تجمع بين الجانبين السياسي والقانوني، إذ طالبت بضرورة الإسراع إلى تطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية من خلال عدة محاور هي[٥٢]:

١- التكامل الاقتصادي العربي، بدعوى خروج النظام العربي من أزمته الراهنة.
٢- احتواء المنازعات العربية-العربية عبر إقامة محكمة عدل عربية لحسم هذه المنازعات.
٣- تشكيل برلمان عربي، لتوسيع دائرة المشاركة الشعبية ودعم الاستقرار السياسي.
٤- اعتماد أسلوب الدبلوماسية الجماعية.
٥- تعديل نظام التصويت في أجهزة الجامعة.
٦- دعم المنظمات العربية المتخصصة.
٧- إقامة نظام للأمن القومي العربي من خلال بديلين هما إنشاء مجلس أمن عربي، وإقامة منتدى للأمن القومي العربي.
٨- تنقية الأجواء العربية بهدف الحفاظ على السلامة الإقليمية لأعضائه، ورفض مبدأ استخدام القوة في العلاقات العربية-العربية، واضطلاع الجامعة العربية بدورها كأداة رئيسة للعمل العربي المشترك عبر تجديد آليات الجامعة وتحقيق القدر اللازم من التنسيق بين هيئات ومؤسسات العمل العربي المشترك، واعتماد الجامعة الأداة الرئيسة للعمل العربي المشترك.

وثيقة الاسكندرية ٢٠٠٤:

---

[٥٢] للتفصيل ينظر:صحيفة الوفد المصرية ف ٢٠٠٤/٣/١٠.

حددت الوثيقة آليات تفعيل الإصلاح في الدول العربية، وكالآتي[٥٣]:

- تأسيس منتدى الإصلاح العربي في الاسكندرية ليكون فضاءً مفتوحاً للمبادرات والحوارات الفكرية والمشاريع العربية سواء فيما يتعلق بالإصلاح، أو الحوار والتعاون مع مؤسسات المجتمع عبر عقد ندوات وحوارات مشتركة عربية وعالمية حول موضوعات التنمية.
- تأسيس مرصد اجتماعي عربي لمتابعة نشاط المجتمع المدني العربي، وتقويم مشاريع الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- عقد مؤتمرات عربية داخل كل بلد لمناقشة الفكر الإصلاحي.
- تشكيل لجنة متابعة تجتمع كل ستة أشهر لدعم منتدى الحوار بعد تأسيسه.

وتدعو الوثيقة إلى جملة من الإصلاحات الآتية[٥٤]:

١- الإصلاح السياسي:

- إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية العربية.
- إلغاء القوانين الاستثنائية بما فيها قوانين الطوارئ.
- إطلاق تشكيل الأحزاب السياسية.
- تحرير الصحف ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية.
- تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.
- المصادقة على منظومة المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

٢- الإصلاح الاقتصادي: ويقوم على إعلان الدول العربية خططاً واضحة، وبرامج زمنية للإصلاح الهيكلي والمؤسسي مع تحليل دقيق لدور الدولة، مما يجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي.

٣- الإصلاح الثقافي والاجتماعي:

- ضرورة تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم الفرد والمجتمع.

---

[٥٣] للتفصيل ينظر: صحيفة الحياة اللندنيةوثي ة الاسكندرية للإصلاح ف ٢٠٠٤/٣/١٥.
[٥٤] المصدر نفسه.

– ضرورة ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعمل عبر دعم مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها.

ومن قراءة ردود الأفعال، يتضح بأن أكثر الردود انتقاداً جاءت من الرئيس حسني مبارك في قوله نرفض أي نمط أو نموذج للإصلاح من النماذج[٥٥]، وأكد على قدرة العرب على إصلاح أمورهم بأنفسهم وبمشاركة الآخرين، وذلك باحترام الهوية العربية الإسلامية، أما وزير خارجيته السابق (أحمد ماهر) فقد صرح بأننا لا ننتظر التوجيهات من الخارج، كما استنكر مفتي مصر الضغوط الأمريكية، ورفض مشروع الشرق الأوسط الكبير التي تسعى أمريكا فرضه على النظام الإقليمي العربي مستطرداً رفضه للنموذج التركي العلماني في المنطقة[٥٦]، فضلاً عن إصدار فتوى تحرم مشاهدة قناة الحرة الأمريكية والمشاركة في برامجها أو الكتابة فيها، لأنها مفسدة تهدف إلى محاربة الإسلام وأمركة العالم، وتعبر الفتوى عن رد الفعل العربي والإسلامي على مشروع الشرق الأوسط الكبير.

جـ– المبادرة السعودية:

وتقوم على ضرورة تبني ميثاق عربي جديد يحقق السلم والأمن الدوليين للشعب العربي، بما يقوي ويعزز العلاقات البينية ويهيئ الظروف الضرورية لتمكين العرب من أداء دورهم في الاقتصاد العالمي، وينجز الإصلاحات الداخلية في مختلف المجالات[٥٧].

وأستناداً لما سبق قدمت السعودية تطيمنات للتغيير في الممارسة السياسية، بدءاً من إجراء أول انتخابات بلدية وصولاً إلى الحديث عن إمكانية

---

(55) http://www.middle.east.online/egypt.24-5-2004.

(٥٦) للتفصيل ينظر: صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٣/١٦.

(٥٧) للتفصيل ينظر:صحيفة الوفد المصرية ف ٢٠٠٤/٣/١٠.

الانتقال بنظام الحكم إلى وضعية الملكية الدستورية، بناءً على مقولة بوش يجب على الدول بما في ذلك السعودية العمل على معانقة الديمقراطية[٥٨].

د- المقترحات القطرية:

من أبرز المقترحات القطرية التأكيد على ضرورة التعاون الاقتصادي، والعمل على إقامة السوق العربية المشتركة على غرار تجربة الاتحاد الأوربي، وتشجيع الحوار بين أطراف النظام العربي، وتماشياً مع ذلك دعمت الولايات المتحدة الإنقلاب داخل الأسرة الحاكمة في قطر، والعمل على إجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد (٢٠٠٣)، بما يضمن حريات التعبير والدين وحقوق المرأة.

هـ- المبادرة اليمنية:

وتركز على احترام سيادة كل دولة، وقيام نظام أمن عربي وتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي، وتنسيق الجهود بين الدول العربية والعمل على تغيير اسم الجامعة لتكون الاتحاد العربي، وانسجاماً مع هذا التوجه كانت صنعاء تحتضن مؤتمرات وموائد مستديرة للبحث عن الديمقراطية والعلاقة مع الآخر.

و- المقترحات الليبية:

وتدعو إلى تأسيس مجلس وزراء للاتحاد العربي يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الاتحاد على ان يكون للاتحاد أمانة عامة دائمة مقرها القاهرة، فضلاً عن الاتفاق مع اليمن لتغيير اسم الجامعة ليكون الاتحاد العربي، وتماشياً مع ذلك فقد تحولت ليبيا بين ليلة وضحاها إلى حليف للولايات المتحدة حتى لاتمانع في عودة القواعد العسكرية الأمريكية إلى أراضيها.

ز- المبادرة السودانية:

وشددت على ضرورة العمل الجماعي العربي وتعظيم الدور العربي على المستوى الدولي، ودعم كل أشكال المقاومة لاسترداد الأراضي العربية

---

[٥٨] لمطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير، الـ اهرة، دار الحرية للطباعة، ٢٠٠٤، ص٥٢-٥٣.

المحتلة، واستكمال هيكلة الجامعة، وبعث الحيوية في المشروعات القومية الكبرى مثل مجلس الوحدة الاقتصادية، السوق العربية المشتركة، والاهتمام بالجاليات العربية والإسلامية في الخارج ووضعهم في اتحاد وجمعيات للدفاع عن مصالح أوطانهم الأصلية[٥٩].

وتماشياً مع ذلك فقد أبدت السودان تعاوناً مع الادار ة الامريكية في مجال مكافحة الارهاب ولاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ حتى رفعت العقوبات الدبلوماسية عن السودان في ٢٠٠٢/٩/١٧ ، فضلاً عن تفعيل قانون سلام السودان الذي يبدو في ظاهره دعوة للسلام واعادة الاعمار والتنمية والديمقراطية ، لكنه في جوهره يعزز الاتجاه نحو فصل الجنوب عنه، وهذا الهدف يخدم المشروع الامريكي[٦٠].

والجدير بالملاحظة هناك تياران بين الأنظمة العربية يناديان بالإصلاح، الأول يؤيد دعوة الإصلاح التي يقترحها الخارج مع إجراء تعديلات عليها (الأردن، العراق، الكويت، قطر) والثاني يرى أن الإصلاح يجب أن يتم من الداخل (سوريا، لبنان، السعودية، مصر، السودان، الإمارات)[٦١].

وكنا نأمل أن يكون الرد العربي على هذا المشروع مبنياً على أساس تفكير منهجي، يكون حصيلة دراسات متعمقة مستفيدين في ذلك من الأبحاث الرصينة التي قام بها عدد من مراكز الأبحاث السياسية في العقود الماضية.

وحتى لا يكون الحديث على سبيل التجريد، علينا أن ننظر في مضمون هذه المبادرات، وعندئذٍ سنجد أنها تتسم بالعمومية الشديدة، وكذلك آليات تطبيقها، ومن ثم تفتقد إلى التنسيق المطلوب والضروري، وعلى سبيل المثال فكرة اقتراح مجلس الأمن العربي على غرار مجلس الأمن الدولي، فهي فكرة بالغة الأهمية ولكنها تتطلب دراسة متعمقة يقوم بها مجموعة منتقاة من

---

[٥٩] صحيفة الوفد المصرية في ٢٠٠٤/٣/١٠.

[٦٠] عبده مختار موسى، العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٣١٩)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص٦٩-٧١.

[٦١] مهيوب غالب أحمد، المصدر السابق، ص١٥٩.

الخبراء والسياسيين العرب، وينطبق الأمر نفسه على اقتراح إنشاء برلمان عربي وغيرها من الاقتراحات.

الخاتمة:

لقد تبين من خلال البحث أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بأبعاده ودلالته ومنطلقاته الفكرية بمثابة غلاف برّاق لأيديولوجية الائتلاف اليميني الحاكم في الولايات المتحدة الذي يستهدف في نهاية الأمر عقلية الشعوب الأخرى الذي يعدها الغرب أدنى من العقلية الغربية وأقل قدرة على التفكير والابداع، وهذا يفسر حقيقة أن هذا المشروع يخدم الأهداف التوسعية الإسرائيلية في المنطقة.

وعلى الرغم من مواقف القبول والرفض العربية لهذا المشروع، ومواقفها من الإصلاحات السياسية القادمة من الخارج، يجعلنا نقف إلى حقيقة ثابتة هي ان الولايات المتحدة هدفها إجراء إصلاحات سياسية حقيقية في النظام الإقليمي العربي بما يلائم توجهاتها وأهدافها في المنطقة.

وحين نتأمل المحاولات العربية للإصلاح ندرك أن الارتجال هو سمتها الرئيسة، وهذا الارتجال في عرض مقترحات ثورية بدون دراسة كافية، وبدون قياس رد الفعل المحتمل من قبل الدول العربية المختلفة، وبالتالي نجد الحكومات العربية قامت بتنازلات من أجل الحفاظ على بقائها، وهو مالاحظناه من خلال قيام الرئيس الليبي معمر القذافي بتسليم أسلحة الدمار الشامل للولايات المتحدة، والتعديل الدستوري للرئيس المصري حسني مبارك من خلال مشاركة أكثر من مرشح للرئاسة، فضلاً عن الانسحاب السوري من لبنان خوفاً من أن تتعرض إلى نفس ماجرى في العراق.

وفي النهاية فأن هذا المشروع ما هو إلا غطاءً أمريكياً للانخراط في شؤون المنطقة بيسر بما يغفر لها خطيئة العراق، ويمحو من خطيئة التحيز الكامل لأسرائيل، ويحسن صورتها لدى الشعوب العربية.